



## تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الدول المصدرة للنفط (2014 إلى 2022) Oil price fluctuations and their repercussions on oil exporting countries (2014 to 2022)

قوتال ابتسام

جامعة الجزائر3، (الجزائر)

[goutal.ibtissam@univ-alger3.dz](mailto:goutal.ibtissam@univ-alger3.dz)

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2023/01/27	أثار موضوع تقلبات أسعار النفط العالمية، اهتمام العديد من المحللين الاقتصاديين وذلك لكونه المصدر الرئيسي للطاقة في العالم (أزمة 2014، أزمة كورونا، الحرب الكرائية الروسية). حيث فقد سعر النفط أزيد من نصف قيمته منذ سبتمبر 2014، وكان مرد ذلك إلى مجموعة من العوامل بالرغم من أنها لا تفسر الهبوط السريع والمفاجئ لهذه الأسعار. كما زاد انتشار وباء كورونا (2020) من حدة انخفاض أسعار النفط نظرا لانخفاض الطلب عليه، وتعد الدول المصدرة للنفط هي الأكثر تضررا بهاته الصدمة المزدوجة، فشهدت معظمها ضعفا كبيرا بالميزانيات العامة، أين كان من ضروري عليها اتخاذ قرارات بشأن تسريع تعديل سياسات المالية العامة وأصبح الخروج من الدائرة النفطية ضرورة ملحة. ويبقى هذا ضروري بالرغم من عودة أسعار النفط في الارتضاع جراء الحرب الأوكرانية الروسية 2022. إلا ان هذا ليس بسهل على دول تعتمد بكثرة على العائدات النفطية لتنويع وتنمية اقتصاديتها، فلكي ترشد إدارة الريع النفطي يتطلب ذلك إصلاحات سياسية بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية.
تاريخ القبول: 2023/02/27	
<b>الكلمات المفتاحية:</b> ✓ العوائد النفطية: ✓ أسعار النفط: ✓ جائحة كوفيد 19:	
<b>Article info</b>	<b>Abstract :</b>
Received 27/01/2023	Since oil is the main source of energy in the world, many economic analysts are interested to Fluctuation its prices (The oil crisis 2014, The COVID-19 pandemic, Russo-Ukrainian War). Crude oil has lost more than the half of its value since September 2014, due to lots of factors which do not justify the decrease of its price. The spread of the Corona epidemic (2020) also exacerbated the decline in oil prices due to the decrease in demand for it, and the oil-exporting countries are the most affected by this double shock. Most of them witnessed weakness in the public budgets, and hastened to amend public financial policies, and it became necessary to get out of the oil circle. Despite the return of high prices now because of Russo-Ukrainian War. However, the development and the diversity of these economies are more difficult for countries depending on oil revenues, because the optimization of use oil revenue needs political adjustments and the economic changes.
Accepted 27/02/2023	
<b>Keywords:</b> ✓ Oil revenues ✓ oil prices ✓ The COVID-19	

. مقدمة :

تمنح العوائد النفطية قوة مالية كبيرة وموقعا استراتيجيا للبلدان المصدرة للنفط بالساحة الدولية، وبالرغم من ذلك لا يزال النفط مصدر ضعف لهاته الاقتصاديات، ويتضح ذلك من تجارب العديد من الدول النفطية بأن الموارد الطبيعية تحد من فرص النمو بها. فالدول المنتجة والغنية بالموارد الأولية وخصوصا النفطية منها دول ذات اقتصاديات ريعية وحيدة المصدر تخضع لتبعية مزمنة للمصدر الريعي الوحيد ويظهر ذلك جليا بشدة ارتباط إنفاقها العام بعائداتها النفطية، مما جعل معظم هذه الدول عرضة لتحديات كبيرة اثر انهيار أسعار النفط التي شهده الأسواق المالية منذ منتصف عام 2014 ، حيث انخفضت من 115 دولار في جوان 2014 إلى مادون 90 دولار في أكتوبر، وإلى اقل من 60 دولار في ديسمبر 2014. وزادت حدتها مع ظهور وباء كورونا 2019 أين شهدت أسواق النفط تقلبات حادة تاريخية حيث وصلت إلى مادون 25 دولار لبرميل برنت في 2020. كما أدت الحرب الروسية- الأوكرانية إلى تعطيل وعجز في إمدادات الوقود. مما انعكس بالارتفاع الكبير لأسعار النفط وصولا إلى سعره 100 دولار في الأسبوع الأول من الحرب . لذا ارتأينا معالجة الإشكالية الآتية: **ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط؟**

التساؤلات الفرعية

➤ ما هي الأسباب الكامنة وراء الانخفاض الحاد لأسعار النفط بالأسواق العالمية جوان 2014؟ ما هي تداعياتها على الاقتصاديات النفطية ؟

➤ ما هي أسباب انخفاض أسعار النفط في جائحة كورونا؟ وما تداعياتها على الدول المصدرة للنفط؟

➤ وما هي أسباب ارتفاع أسعار النفط في الحرب الاكرانية الروسية؟ وما تداعياتها على الدول المصدرة للنفط؟

➤ ما هي الحلول الناجعة لتصدي اقتصاديات الدول المصدرة للنفط لأضرار تقلبات أسعار النفط ؟

**الفرضيات:** بغرض معالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

➤ يعد تراجع النمو الاقتصادي العالمي عموما وتراجع النمو بالصين خصوصا من أهم الأسباب الكامنة وراء انهيار أسعار النفط جوان 2014؛

➤ مع بدء انتشار وباء كورونا "Covid19 (2020) وبدء الإغلاقات العالمية تراجع سعر النفط وتزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة؛

➤ أُلحقت الأزمة النفطية 2014 وأزمة كورونا ضرر كبير باقتصاديات الدول النفطية خصوصا العربية منها؛

➤ تسببت الحرب الروسية- الأوكرانية في تعطيل وعجز إمدادات الوقود. مما انعكس بالارتفاع الكبير لأسعار النفط.

➤ ستحقق الدول المصدرة للنفط، فوائض مالية كبيرة جراء ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة بسبب الحرب الاكرانية الروسية.

➤ يعد تحقيق الإقلاع الاقتصادي والخروج من الدائرة النفطية أهم الحلول لاستقرار الاقتصاديات النفطية.

**أهمية الدراسة:** نشأت فكرة دراستنا لهذا الموضوع بعد مراقبة العمليات أو بالأحرى الحروب الجيوسياسية الحالية وزيادة الاهتمام بأسواق الطاقة والتحويلات الكبيرة التي تعرفها هذه الأسواق، بالإضافة إلى المكانة الكبيرة التي تحوز عليها الاقتصاديات النفطية بالأسواق المالية العالمية. فارتأينا معرفة تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على هذه الدول المصدرة للنفط من أزمة 2014 إلى 2022.

**منهج الدراسة:** بغرض الإجابة عن التساؤلات السابقة ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالموضوع وربط الأسباب بالنتائج.

## 2. الأزمة النفطية 2014 وأسبابها وتداعياتها على الدول المصدرة للنفط.

شهدت أسعار النفط انهيارا كبيرا منذ منتصف سنة 2014 أين فقدت بذلك أزيد من 50% من قيمتها بالأسواق العالمية. حيث انخفضت من 115 دولار في يونيو 2014 إلى ما دون 50 دولار للبرميل 2015. غير أن العوامل المتسببة في ذلك عديدة بالإضافة إلى عوامل جديدة مؤثرة فيه، وذلك نتيجة التغيرات العميقة التي طرأت على السوق العالمية للطاقة خصوصا في السنوات الأخيرة.

### 1.2 الأسباب الكامنة وراء التراجع الحاد لأسعار النفط بالأسواق العالمية (2014)

ابتداء من منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط تراجعا كبيرا في الأسواق الدولية أين فقدت الأسعار أكثر من 50% من قيمتها. وإن شهدت هذه الأسعار ارتفاعا مجوالي 30% في الشهور العشرة الأولى من 2018 لتصل إلى 80 دولار أمريكي، إلا أن هذا لم يدم طويلا فقد تراجعت تراجعا حادا في الربع الرابع من العام نفسه حيث عرفت العوامل المحددة لأسعار النفط تغيرات عدة وأصبحت عوامل جديدة تؤثر فيه نظرا للتغيرات العميقة الذي شهدتها سوق الطاقة العالمية في جميع أنحاء العالم، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

**1.2.2 تطورات العرض:** حيث تم تقسيمه إلى ثلاث فئات من المنتجين فإن التطور المشهود في العرض تجاوز الناحية الكمية بل كذا التنوع، سواء تعلق بالكمية أو التنوع الجغرافي مع منتجين جدد هذه الفئات كالأتي:

**\* الفئة الأولى:** وهي تضم الدول المنتجة بالفعل وتلك التي زادت قدرتها الإنتاجية تماشيا مع الطلب طول العقد الماضي. وهي دول الخليج، البرازيل، روسيا، المكسيك...

**\* الفئة الثانية:** وتضم الدول المنتجة التي بحاجة إلى المزيد من الموارد المالية. وتعتمد اقتصادياتها بشكل أساسي على العائدات النفطية. إلا أن الصراعات وعدم الاستقرار الجيوسياسي أثر على الحصة الإنتاجية لهاته الدول. تضم بلادنا والعراق، إيران، ليبيا، نيجيريا، فنزويلا... الخ. إلا أن الزيادة المتوقعة في المعروض النفطي في كل من ليبيا والعراق وإيران انجرت عنها آثار سلبية في السوق النفطية (فائض يتراوح بين 2-3 ملايين برميل يوميا عام 2016).

**\* الفئة الثالثة:** هم المنتجون الجدد للنفط والغاز الطبيعي، الذين أحدثوا اختلالا في توازن سوق الطاقة واستهلاكهم لجزء من إنتاجهم الخاص سواء بالاستهلاك أو وضعه كمعروض في السوق، فتحولت بذلك من أكبر مستورد للنفط إلى أكبر منتج عالمي بدلا من السعودية، وخفضها بذلك لاستيراداتها خاصة من دول الشرق الأوسط مما اثر على أسعار النفط في الأسواق الدولية.

### 2.2.2 تغير الطلب وتطوره: هناك عوامل جديدة غيرت الطلب وطورته بصفة أخرى تختلف عما كانت عليه من قبل وهي كالاتي:

\* الارتفاع الطبيعي والمنطقي للاستهلاك والطلب على الطاقة آنذاك على المستوى العالمي بما فيها الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ونخص بالذكر كذلك الهند والصين وإن كانت هذه الزيادة منخفضة نسبيا خلال العشرية الماضية.

\* انخفاض كبير في نمو الطلب العالمي آنذاك وذلك يرجع لحالة الانكماش التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

\* كان للركود الاقتصادي والتطور التكنولوجي أثر كبير على الانخفاض الكبير لاستهلاك الطاقة هذا من ناحية، وللتطوير لمصادر الطاقة الأخرى المنافسة للنفط من ناحية أخرى (الغاز، الطاقة النووية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية...).

\* يرتبط برغبة كبار المستهلكين والمستوردين في ضمان اكتفائهم الذاتي والحد من الأزمات السياسية في المناطق المنتجة، وانجر عن ذلك الحد من الواردات، كما أن لانخفاض تكلفة الإنتاج من 50% إلى 40% الناجمة عن الكفاءة والتطور التكنولوجي في الوم أ أثر كبير على نمو وتطور إنتاج المحروقات غير التقليدية في وم أ. (المجيد، 2015)

وفي الأخير نخلص إلى الأسباب المؤدية للتراجع الحاد في أسعار النفط جوان 2014 فيما يلي:

\* عرض النفط بوتيرة أكبر من الطلب عليه أي الفائض في سوق النفط العالمية الناجمة عن ارتفاع إنتاج النفط الصخري بوم أ، وكذا الإنتاج المفرط من قبل أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، كما انه لتراجع النمو الاقتصادي في كل من الصين (علي، 2015) والهند

والاتحاد الأوروبي أثر على انخفاض الطلب على النفط (سلامة، 2015) ، خصوصا الأسواق الآسيوية التي تعد إلى حد الآن عصب النمو العالمي.

\* احتدام المنافسة في أسواق النفط العالمية، ورفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط، وفي ظل شركات النفط العملاقة (الشقيقات السبع) في التحكم في أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحهم ومصالح الدول المنتمة إليها. وهذا المخزون العالمي مرده لتخوف الدول الكبرى المستوردة والمستهلكة للنفط لمواجهة أية صدمة نفطية أخرى، كالتهديد على منابع وطرق إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية (فرحاني).

\* تباطؤ الطلب العالمي قد لا يصل معدل النمو إلى 3% التباطؤ في الصين وأوروبا وكذا أمريكا مع تحسن في معايير الكفاءة في الاستهلاك والزيادة الكبيرة في قيمة الدولار مما يولد انخفاض الطلب على النفط من طرف الدول المستهلكة الأخرى. (المجيد، 2015)

\* تغير في إستراتيجية الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص، وهو ما جعل الأسعار أقرب للأسعار التنافسية.

بالرغم من المعروض النفطي الذي شهدته الأسواق العالمية (2 مليون برميل يوميا)، وتراجع النمو الاقتصادي بالصين والاتحاد الأوروبي، إلا أنها وحدها لا تبرر الانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط. ففي الفترة الممتدة من 2008-2011 عرف الاقتصاد العالمي أزمات اقتصادية ومالية متزامنة أقسى من الظروف التي عاشها الاقتصاد العالمي في 2014 ، إلا أن الأسعار لم تنخفض بهذا الشكل المفاجئ ولمدة طويلة. (سلامة، 2015)

لهذا هناك من يفسر الانخفاض الكبير لسعر النفط هو تحمة السوق العالمية الناجمة عن سياسة الإنتاج في المملكة العربية السعودية وتواطئها مع الوم أ، حيث رفض الأوبك عن إنقاص المعروض النفطي - بضغط كبير من قبل المملكة العربية السعودية هذا قبل 2017- عند انخفاض الأسعار من أجل دعم سعره (كانت في السابق تتدخل لتعديله)، بل انتهزت الفرصة لإضعاف نفوذ كل من إيران روسيا أي ما وصف بالمؤامرة ضد روسيا وإيران.

وفي الأخير فإن ارتفاع الأسعار يشبه ما حصل في السبعينيات، صعدت الأسعار إلى القمة ثم هبوطها وحتى قصة الغاز الرملي نفسها قصة حقول الشمال في السبعينيات، فالتاريخ يعيد نفسه. فإن ارتفاع الأسعار إلى أزيد من 100 دولار للبرميل دفع لتسارع تطوير بدائل إنتاج النفط مع انخفاض تكلفة إنتاجه نتيجة زيادة الكفاءة والتطور التكنولوجي وأصبحت أمريكا أكبر منتج للبترول في العالم، وخفضت استيراداتها النفطية بنسبة معتبرة ما زاد من تحمة السوق العالمية، فهبطت الأسعار وصولا إلى 50 دولار للبرميل وهو ما يعادل أسعار 1997 إذا ما أخذ التضخم بعين الاعتبار. أي نحن ندور في حلقة مفرغة، ولم نستفد من التجارب السابقة. (العطية، 2015) كما أنها من الجانب السياسي فنفس الأحداث تتكرر حيث كانت السعودية المتسبب في أزمة الستينيات والآن هي المتسبب.

## 2.2 تداعيات انهيار أسعار النفط جوان (2014) على الدول المصدرة للنفط.

بعد الطفرة التي عرفتها أسعار النفط منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، انهارت الأسعار بصورة حادة ومفاجئة منذ جوان 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى مادون 40 دولار للبرميل سنة 2016 ولقد كان لهاته الصدمة المعاكسة تداعيات وخيمة على اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط.

إن تراجع أسعار النفط وإستمراره لوقت طويل يخلق آثار كارثية بدون شك على الدول المصدرة للنفط سواء تلك التابعة للأوبك أو خارج الأوبك، ولكن سيكون ذلك بدرجات متفاوتة بين هذه الدول وذلك حسب اعتماد اقتصاديات هذه الدول على النفط. (الخاطر، 2015) فمعظم هذه الاقتصاديات تعتمد على النفط بشدة إذ يمثل النفط أكثر من ثلثي إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها، كما رافق ذلك تصاعد مستمر في الإنفاق الحكومي مما زاد من احتمال تقلص فوائضها بنسبة كبيرة وكذا احتمال تسجيل ميزانيتها عجزا أكبر أي تراجع في مراكزها المالية العامة وتدهور أوضاع موازين معاملاتها التجارية الجارية. (الدولي، 2015) ولا يقتصر تراجع معدلات النمو الاقتصادي فقط بل

سيولد ضغوط كبيرة على عملات هذه الدول التي تتراجع بتراجع أسعار النفط "أزمة عملة". خصوصا تلك الدول التي لها احتياطات غير كافية للدفاع عن عملاتها في أسواق النقد الأجنبي. (فرحاني) فمعظم الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارج مجلس التعاون الخليجي أستنفد أصولها المالية السائلة في السنوات الثلاث 2015-2016-2017. بالمقابل يتوافر لدى البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز واسيا الوسطى ما يعادل 15 سنة على الأقل من المدخرات المالية المتاحة، بينما تنقسم بلدان مجلس التعاون الخليجي بالتساوي إلى فئتين : فئة البلدان ذات الاحتياطات الوفائية الكبيرة نسبيا (الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة أكثر من 20 سنة متبقية) وفئة البلدان ذات الاحتياطات الأصغر نسبيا (البحرين، عمان، المملكة العربية السعودية أقل من خمس سنوات). (الدولي، 2015)

ففي معظم الحالات انخفاض أسعار النفط يكون له على الأرجح أثر تلقائي على الميزانية ويحدث عجزا بها، ولتوضيح نقاط الضعف في البلدان المصدرة للنفط يمكننا على سبيل المثال حساب ذلك بما يسمى **بالسعر التعادلي للموازنة**- أي سعر البرميل الذي يسمح للمصدرين بتحقيق التوازن في ميزانيتها-وهي أسعار متفاوتة من بلد لآخر، والتي غالبا ما تكون مرتفعة. (BLANCHARD, décembre 2014) فبالنسبة للكويت والإمارات العربية وقطر فسعر النفط المطلوب لتحقيق التعادل لموازنتها يتراوح ما بين 40 و 80 دولار للبرميل، ويعد هذا السعر اقل بكثير من السعر التوازني لمعظم دول الأوبك الأخرى (روسيا سعر النفط التوازني 60 دولار للبرميل)، وهو ما جعل هذه الدول أكثر جاهزية لتحمل انخفاض أسعار النفط. أما أغلبية الدول المصدرة فسعر النفط المطلوب لتوازن موازنتها يفوق 80 دولار للبرميل كالمملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، إيران، الجزائر، ليبيا- التي تصدر القائمة بأعلى سعر حوالي 180 دولار للبرميل-. إلا أن ارتفاع السعر التوازني للنفط لهذه الدول عن السعر الحقيقي للنفط بالأسواق الدولية خلف عجوزات كبيرة في موازنتها وذلك لما شهدته أسعار النفط من تراجع كبير في سنة 2015. وسيظل سعر النفط التعادلي المطلوب لموازنتها هذه الدول مرتفعا، خصوصا في ظل عدم توجه وسعي فعلي لمعظمها للتخلص من التبعية النفطية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي. وسندرس انعكاس اختيار أسعار النفط جوان 2014 بشيء من التفصيل على عينة من الدول: بلادنا ودول مجلس التعاون وكذلك إيران وروسيا لكونهما في موقف اقتصادي حرج تعززه سياسة العقوبات كالاتي:

\* **روسيا** : حسب تقارير صندوق النقد الدولي فالطاقة تمثل 25% إجمالي الناتج المحلي لروسيا، و70% من صادراتها، 50% من إيراداتها الفيدرالي. لتراجع أسعار النفط والعقوبات المفروضة على روسيا الأثر المزدوج على الناتج المحلي الإجمالي في روسيا فقد نمت الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.7% فقط في الربع الثالث من عام 2014 مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيما بعد أي ان روسيا من أكثر الدول تضررا وسيديم ذلك إذا ما استمرت الأسعار عند مستويات منخفضة. بالرغم من كل هذا إلا انه كانت تسود آنذاك توقعات متفائلة بأن الاقتصاد الروسي قوي وقادر للحد على هذه التطورات السلبية لكونه أكبر مورد ومتعامل مع الصين في مجال الطاقة (الإمدادات النفطية) حيث وقعت الصين وروسيا اتفاقات ما يقارب الترليون دولار لتوريد النفط الخام والغاز الطبيعي من روسيا إلى الصين. كما أن معظم صادرات النفط الروسية تتجه بصورة رئيسية إلى الأسواق الأوروبية. (سلامة، 2015) إن مرونة سعر صرف الروبل من شأنها أن تخفف من حدة تأثير انخفاض أسعار النفط. بالرغم من أن الانخفاض المفاجئ آنذاك للنفط أدى إلى انخفاض حاد للروبل (IFRI, 2015). فقبل الصدمة النفطية لعام 2014، كان سعر الروبل مستقرا نسبيا، يتراوح بين 28-35 روبل للدولار منذ 2009. لكن سرعان ما انخفض في 28 جانفي 2016 إلى 76 روبل للدولار. ومرد هذا الانخفاض الكبير لتقليص البنك المركزي الروسي لتدخلاته في سوق الصرف للحفاظ على استقرار سعر صرف الروبل، وهذا في ظل تراجع احتياطي البلد من النقد الأجنبي بفعل تضايف مجموعة من العوامل: على رأسها اختيار أسعار النفط وكذا العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب تدخلها في الشأن الأوكراني. (مريغت).

كما أدت سياسة البنك المركزي الروسي إلى إحداث ارتفاع كبير في التضخم في روسيا خصوصا في عام 2015 حيث بلغت معدلات التضخم لذلك العام 8% مقارنة بمستوى 2% كمتوسط لمعدل التضخم في الاقتصاد الروسي. وقد رافقت معدلات التضخم هذه تراجعات في النشاط الاقتصادي الحقيقي بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات البطالة. فتراجع الروبل صاحبه ارتفاع معدلات التضخم الذي استدعى تدخل البنك المركزي عن طريق رفع أسعار الفائدة. ومن ثم أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة. (الدوسري، 2019)



إذا فنقطة التحول للاقتصاد الروسي بدأت منذ تهاوي الروبل وما أحدثته من تبعات . ولعل أهم جانب إيجابي استطاعت روسيا أن تخرج به من أزمة جوان 2014 هو حفاظها على احتياطاتها الأجنبية ودخولها لاتفاق أوبك+ الذي كان له الدور الواضح في تخفيف معاناتها الاقتصادية. (الدوسري، 2019)

\***دول مجلس التعاون:** : حسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن نسبة الإيرادات النفطية الحكومية الاتحادية 22.5% من إجمالي الناتج المحلي و 63.6% من الصادرات الإجمالية في دول مجلس التعاون. كما ذكرنا سابقا أن لانخفاض أسعار النفط اثر على الدول المنتجة للنفط وان كانت اخف ضررا في دول مجلس التعاون وذلك راجع لسببين \* انخفاض تكلفة استخراج النفط فهي تحصل على الربح حتى وان كانت الأسعار منخفضة جدا \* لحيازتها على موارد واحتياطيات مالية وفيرة التي تمكنها من تمويل الأنشطة المحلية والدولية لفترة أطول، بغض النظر عن مستوى الأسعار. (PAUHOFOVA, 2016) كما أدى تراجع الإيرادات النفطية إلى زيادة الضغط على الصناديق السيادية، وذلك بتسييل أصولها وتمويل عجز موازنتها العامة، حيث سحبت السعودية حوالي 100 مليار دولار من أصول صندوقها السيادي سنة 2015 وهو ما يعادل حوالي 14.6% من القيمة الإجمالية لأصولها. كما لجأت أيضا إلى الاستدانة الخارجية، لمواجهة عجز الموازنة المتفاقم، وهذا بطرح سندات الخزينة في الأسواق المالية بقيمة 17 مليار دولار. هذا فضلا عن التكلفة المهمة لحرب اليمن التي زادت من أعباء الموازنة العامة السعودية، وأسهمت في تفاقم العجز. واستمر عجز الموازنة العامة المتفاقم لثلاث سنوات متتالية، بالرغم من نجاحها في خفضه إلى حوالي 53 مليار دولار للموازنة العامة لسنة 2017 (مع تعافي أسعار النفط وبلوغها 55 دولار للبرميل). كما كان لسياسة إغراق السوق التي انتهجتها الدول المصدرة للنفط سابقا، نتائج وخيمة حيث تفاقمت عجوزات موازنتها العامة وعلى رأسها السعودية. (الكوخي، 2017)

كما أن الربط الجامد لعملة مجلس التعاون بالدولار الأمريكي كان معرقلا لدور السياسات الاقتصادية للتخفيف من حدة الصدمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط ومداعيلها أي أن دول المجلس تفتقد لأداتين مهمتين من أدوات إدارة الاقتصاد الكلي وهي السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف. ونخص بالذكر سياسة سعر الصرف لما لها من دور في تخفيف الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على الميزانيات الحكومية والإنفاق والنشاط الاقتصادي، ومن ثم النمو، زد على ذلك أن الغاية من الربط الجامد هي تحقيق الاستقرار في كل من الدخل والأسعار، إلا انه لا الأسعار استقرت ولا الدخل كلاهما لم يستقر. (الخاطر، 2015)

كما شهدت الأسواق المالية للأسهم بمعظم هذه الدول تراجعاً كبيراً (الكويت، الإمارات العربية، السعودية) وذلك لتزايد مخاوفها من مدى تأثير اقتصادياتها بانخفاض أسعار النفط. كما تعاني الشركات والبنوك المرتبطة بالطاقة ولديها اكتشافات كبيرة على القطاع النفطي من صعوبة أوضاع إعادة التمويل نتيجة التوقعات السائدة بما سيخلف انخفاض أسعار النفط من انخفاض في إيراداتها وجدارتها الائتمانية. وكذا تباطأت التدفقات الرأسمالية إلى مجلس التعاون الخليجي. (صندوق النفط الدولي، 2015)

على العموم في ظل أزمة النفط 2014 دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في جانب واحد ألا وهو إنشاء صناديق الثروة السيادية، وإن كان أداء هذه الصناديق كان محتشما نظرا للاحتياطيات التي تحوز عليها. أما من جانب التنوع، مبدئيا فقد تمكنت هذه الدول من تحقيقه و إن كان في مجال القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له فقط لا غير. أي أن هذه الدول عجزت في الوصول إلى الحد الأدنى المطلوب من التنوع وتقليل التبعية للعائدات النفطية. (الخاطر، 2015)

\***الجزائر:** تحوز الجزائر على العديد من الموارد، غير أن النفط يستحوذ على المرتبة الأولى. فتعد الثروة النفطية حجر الأساس للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال. تمثل الإيرادات النفطية أكثر من 60% من إيرادات الدولة وحوالي 49% من إجمالي الناتج المحلي و 95% من مجموع الصادرات لعام 2017. فنحن لا ننكر الطبيعة الأحادية والريعية للاقتصاد الجزائري فكل المؤشرات تؤكد على أن القطاع النفطي المحرك الرئيسي للاقتصاد مقابل تهميش قطاعات خارج النفط (زراعة، صناعة...). وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط في الأسواق الدولية، وخير مثال هو الأزمة النفطية 2014. فبعد ما يقارب الثلاث سنوات من بداية الصدمة النفطية، وشهدت الجزائر عجز بالموازنة مرتفعا بالرغم من إجراء تعديل كبير في المالية العامة سنة 2016 و 2017. كما استنفذت وفرات FRR صندوق ضبط الموارد -الصندوق

السيادي الجزائري- ، وغدت شروط التمويل أكبر صعوبة، وتأخر عن السداد التزاماتها، مع تآكل الاحتياطيات الدولية بسرعة، مع جفاف السيولة الفائضة في القطاع المصرفي، وتجاوز معدل التضخم بشكل كبير 4%- المعدل المستهدف من بنك الجزائر - . كما ظهر النمو العام صامداً، إلا أنه النشاط في القطاع خارج المحروقات قد تباطأ، وارتفعت البطالة حيث بلغت 10.5% في سبتمبر 2016. (FMI, 2017) ففي الأخير أكد صندوق ضبط الموارد محدودة دوره الاستقراري، فلا ننكر أنه ساهم في تغطية عجوزات الخزينة العمومية لفترة معتبرة من الزمن أي لحوالي أربع سنوات فأخر بذلك من لجوء الحكومة الجزائرية إلى المديونية الخارجية لبضع سنوات.

\* **إيران:** حسب FMI كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد سنين من الركود إلا أن انهيار أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع سعر النفط التعادلي للميزانية الإيرانية - 130 دولار للبرميل سنة 2015 حسب تقديرات FMI- والحصار المفروض على صادراتها النفطية من أهم العوامل التي خلفت آثار وخيمة على الميزانية الإيرانية، هذا ما سيفرض عليها لإيجاد مصادر دخل بديلة، كخفض دعم الوقود وغيرها. (الخاطر، 2015)

فعلى العموم لا يوجد رابح مطلق ولا خاسر مطلق، حيث لا تقتصر المكاسب على الدول المستوردة فقط بل تتعدى ذلك للدول المصدرة للنفط وكمثال على ذلك سنتكلم عن النرويج ودول الأوبك. **فالنرويج** بالرغم من انخفاض العوائد النفطية وإن ضر الاقتصاد فإن انخفاض أسعار النفط يمثل مكسباً للمستهلك النهائي والوسيط في النرويج أين تستفيد من انخفاض أسعار المنتجات النفطية. وكذلك في دول الأوبك وإن تضررت ميزانيات هاته الدول من جراء انخفاض أسعار النفط إلا أن الخسارة هي أقل من كامل الانخفاض في الأسعار. (ميراز، 2015) حتى وإن كان انخفاض أسعار النفط لصالح الدول المستوردة فإن دوام ذلك لا يكون، وهذا لتضرر الاقتصاد العالمي (الصين ، ال و م أ..) من هذا الانخفاض. فاستمرار انهيار أسعار النفط لا يخلف كاسبين بل الكل خاسر. (سلامة، 2015)

وفي الأخير فإن الدول النفطية كانت جاهزة أفضل في هذه الأزمة من الأزمات السابقة فإذا ما سلط الضوء على الأزمة النفطية الحادة في عام 1986 وما لحق من ضرر بالبلدان المصدرة للنفط أين سجلت بلدان كالمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة عجزاً في الميزانية دام 15 سنة تقريباً، مما ولد زيادات كبيرة في الدين العام والدين الخارجي. ولم تتحسن الديناميكيات المالية العامة الكلية للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن تعافت أسعار النفط في الأفق. فكانت دورة الانتعاش والكساد التي عرفتها البلدان النفطية في العقدين الماضيين درساً استفادت منه هذه الأخيرة. حيث قامت بتعزيز الترتيبات المؤسسية لتخفيف آثار تقلب أسعار النفط، بما في ذلك إنشاء صناديق لتثبيت الإيرادات النفطية وصناديق الثروة السيادية. (صندوق النقد الدولي، 2015 جانفي)

### 3. دواعي انهيار أسعار النفط جائحة كورونا وتداعيات هذا الانخفاض على الدول المصدرة للنفط.

إنه مع إطلاق تحالف بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين آخرين من خارجها في تجمع عرف باسم أوبك+ سنة 2016، بدأ سعر النفط بالتحسن مع المباشرة في خفض الإنتاج، ليرتفع سعر البرميل في أبرز محطاته إلى 52 دولاراً سنة 2017، وخلال سنة 2018 سجل 69 دولاراً، وسنة 2019 سجل 64 دولاراً، ومع بدء انتشار وباء كورونا "Covid19" وبدء الإغلاقات العالمية تراجع سعر النفط وتزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل البرميل أدنى مستوياته في أبريل 2020، ومن ثم عاد ليرتفع مع ارتفاع إنتاج أوبك+ وعودة فتح الاقتصادات وصولاً إلى تسجيله حوالي 41 دولار سنة 2020، وارتفع في حدود 80 دولار في نوفمبر 2021. ولكن مع استمرار جائحة كورونا وبروز عدة طفرات في الفيروس لزم على الدول ضرورة إغلاق حدودها مراراً وتكراراً .

خلال أزمة كورونا شهدت أسواق النفط تقلبات حادة تاريخية حيث وصلت إلى مادون 25 دولار لبرميل برنت. وحسب ما صدر عن FMI فإن الدول المصدرة للنفط هي الأكثر تضرراً بالصدمة المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا وما يترتب عليها من انخفاض حاد في أسعار النفط الخام والطلب عليه. وذلك لما أنجز منها من تأثيرات سلبية على أمنها الاقتصادي بعد تراجع حصتها السوقية وصعوبة تحقيق أسعار تغطي نفقاتها على القطاع الصحي والاستمرار في تقديم الدعم المالي للشركات والقطاعات المتضررة للخروج من الركود الاقتصادي، خصوصاً تلك التي تتطلب موازنتها سعر نفط توازني بين 60 و85 دولار للبرميل .

سجلت الميزانيات العامة للدول النفطية العربية عجزا في سنة 2020 وصل إلى 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الإنفاق العام لتمويل حزم التحفيز لمواجهة كورونا. حيث ان عجز الميزانيات من شأنه ان يضيق أفق التحرك أمام الحكومات ويؤثر على استدامة أوضاع المالية العامة في ظل ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت 2.42 في سنة 2020 مقارنة بـ 2019. (بن موسى، 2022).

تعد الإمارات الأكثر تضررا في دول التعاون الخليجي، حيث أنها تعتمد على قطاعات اقتصادية أخرى خارج النفط، كالسياحة والتجارة، حيث هي الأخرى تضررت بشكل كبير ، تجاوز ضررها ضرر قطاع النفط. أما فيما يخص المملكة العربي السعودية فقد أقرت حكومة المملكة العربية السعودية في أبريل 2020، خفضا جزئيا في موازنتها في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعيا واقتصاديا، بلغ حجم التخفيض ما يقارب 50 مليار ريال. والكويت هي الأخرى قامت بإلزام كل الوزارات والمؤسسات بتخفيض 20% على الأقل من موازنتها (ما يعادل 4.5 مليار دينار كويتي). أما بالنسبة للجزائر فقد وسعت من إجراءاتها التقشفية (خفض نفقات الدولة والمؤسسات تابعة لها، خفض فاتورة الواردات....). أما بشأن روسيا فقد ضاعفت أزمة كورونا من معاناة روسيا، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وانهار قيمة عملتها الروبل، وباتت عدة شركاتها على حافة الإفلاس على رأسها شركة الطيران الروسية. (صراوي، 2021)

#### 4. ارتفاع أسعار النفط الحرب الاكرانية الروسية وتداعياتها على الدول المصدرة للنفط:

كان لنشوب الحرب الاكرانية الروسية اثر على ارتفاع أسعار النفط العالمية وكان لذلك اثر كبير على الدول المصدرة للنفط وهذا ما سندرسه بالتفصيل في هذا العنصر.

#### 1.4 ارتفاع أسعار النفط الحرب الاكرانية الروسية

أدت الحرب الروسية - الأوكرانية إلى تعطيل وعجز في إمدادات الوقود. مما انعكس بالارتفاع الكبير لأسعار النفط. ففي الأسبوع الأول من الحرب تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل، بعد ان كان سعره المتوسط 70 دولار قبل الحرب. وفي مارس 2022، ارتفعت أسعار الطاقة بأربعة أضعاف مستوياتها السائدة في ابريل 2020، وهي أكبر زيادة في أسعار الطاقة منذ ارتفاع أسعار النفط عام 1973. وقد بلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولار للبرميل في مارس 2022 بزيادة قدرها 55% مقارنة بديسمبر 2021. وفي أبريل 2022، تراجع سعر خام برنت وصولا إلى 100 دولار للبرميل بزيادة قدرت بـ 42% من عام 2021 ويعود ذلك لإعلان الـ OPEC و بعض أعضاء وكالة الطاقة الدولية عن إطلاق كميات كبيرة من النفط من مخزونها الاستراتيجي، وكذلك لتوقعات ضعف الطلب الناتج عن عمليات الإغلاق التي تسبب فيها وباء كورونا في العديد من المدن الصينية. مع توقعات لزيادة ارتفاع الأسعار النفط في أواخر عام 2022 وذلك نظرا لتشديد العقوبات على صادرات الطاقة الروسية كالمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركات النفط الكبرى. فحسب وكالة الطاقة الدولية، فهذه العقوبات ستخلف انخفاض مقداره 2.5 مليون برميل في اليوم من صادرات النفط انطلاقا من ماي 2022، وهو ما يعادل 3% من الإمدادات العالمية. ففي ظل هذه الظروف هناك توقعات بوصول أسعار النفط إلى 150 دولار. (الخورى، 2022)

#### 2.4 تداعيات ارتفاع أسعار النفط الحرب الاكرانية الروسية على الدول المصدرة للنفط

لا شك بأن الآثار السلبية للتضخم، قد تشكل عائقاً للنمو الاقتصادي في الدول العربية المصدرة وغير المصدرة للنفط على حد سواء، خاصة وأن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، والقيم الادخارية، ومستويات الثقة في الاقتصاد المحلي، وهو ما قد يعيد الاستثمارات الأجنبية وينذر بتحديات اقتصادية . وذلك يضع صناعات السياسات النقدية في المنطقة العربية أمام أكبر اختيارات جديدة وصعبة للحد من ظاهرة التضخم، وضمان حركة عجلة التنمية.

لم تستطع دول الخليج أن تتأذى عن التأثيرات التي أصابت الاقتصاد العالمي، فعلى الرغم من ارتفاع إيرادات الدول النفطية، إلا أنها باتت تتعرض لموجات تضخم مرتفعة، خاصة وأنها تستورد السلع والمواد الأولية والغذائية من الخارج، وذلك في ظل ارتفاع أسعار المواد والسلع بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والمحروقات. والجزائر هي الأخرى مع الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الواردات الغذائية وزيادة معدل التضخم من 2.4% في عام 2020 إلى 7.1% في عام 2022 تفاقمت الأوضاع الاقتصادية بها واتسعت دائرة الفقر.



وعلى العموم تخيم حالة من عدم اليقين بالنسبة لآفاق النمو في الدول العربية المصدرة للنفط، حيث لا يزال الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول غير مؤكد بسبب مسار جائحة كورونا الذي لا يمكن التنبؤ به، وكذا تشديد السياسة النقدية العالمية، ثم ما نشهده اليوم من تبعات اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. لكن وعلى الرغم من كل ذلك، فحسب ما ورد كتوقعات في تقرير البنك الدولي في أبريل 2022، أن تنمو الدول العربية المصدرة للنفط، في المتوسط، بنسبة 5.4 %، و أن يتسارع النمو الاقتصادي بالعراق والسعودية والكويت في عام 2022 إلى 8.9 % و 7 % و 5.7 % على التوالي بفضل التعافي التدريجي من وباء كورونا، بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. من المتوقع في عام 2022، أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الناجم عن الحرب الروسية- الأوكرانية إلى اتساع فائض الحساب الجاري لكل من الكويت والإمارات والعراق والبحرين وعمان والجزائر وقطر على التوالي 42,4 % و 13.7% و 9.6 % و 4.6% و 5% و 4.7% و 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي. (الخوري، 2022)

ومن المرجح أن تتوسع شركات الطاقة بهذه الدول العربية. خاصة إذا امتدت العقوبات الاقتصادية على روسيا لتشمل قطاع الطاقة واستمرت لأجل طويل. وسيكون بمقدور الدول العربية المصدرة للنفط استثمار الزيادة في إيراداتها النفطية لتعزيز صناديق الثروة السيادية. أو تأجيل إلغاء دعم الطاقة، أو عدم زيادة الضرائب التي كان مخططاً لها قبل الحرب الروسية- الأوكرانية. (الخوري، 2022)

### 5. الحلول اللازمة لتسدي الدول المصدرة للنفط لتقلبات أسعار النفط العالمية

إن التقلبات التي تعرفها أسعار النفط بالأسواق المالية العالمية يجعل ضبط الموازنات للدول النفطية أمر صعب التحقيق، فبارتفاع أسعار النفط بشكل مفاجئ، تميل الحكومات للتوسع في الإنفاق، وهو غالباً ما يخلف هدراً وتضخماً إلا أنه يكون التضرر من انخفاض المفاجئ لأسعار النفط أشد ضرراً من الارتفاع. إذ يتوجب في العديد من البلدان في هذه الأزمة تخفيض النفقات وزيادة الضرائب أو إيجاد مصادر دخل بديلة أو الاقتراض. ولا تخلو كل هذه الخيارات من المخاطرة بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق بوتيرة سريعة إجراء صعب، لان ذلك يؤدي إلى انكماش الاقتصاد والذي قد يولد اضطراب سياسي وحتى الاقتراض من الخارج ليس بالأمر السهل ولا قليل التكلفة. لذا فمن الصعب ضبط موازنة مالية دقيقة في ظل توقعات وتقلبات أسعار النفط. (ووتش، 2005) لذا أصبحت حتمية ضرورة إيجاد حلول للدول النفطية لفك الارتباط بين الإنفاق العام والعائدات النفطية والسعي إلى ترشيد توظيف هذه العائدات المتذبذبة.

تعد السياسة المالية أهم قناة لانتقال تأثير تغيرات أسعار النفط لباقي الاقتصاد لهذا من الضروري حماية وعزل الاقتصاد عن تقلبات العائدات النفطية. ولهذا لجأت العديد من البلدان الغنية بالموارد بإنشاء مؤسسات المالية والميزانية المتخصصة **Institution Spécial Fiscale SFI** لعرض تحسين إدارتها لمواردها المالية والمحافظة على استقرار نفقاتها، وتضم كل من صناديق النفط **oil fund**، القواعد المالية **fiscale rules** واعتماد سعر نفط مرجعي أكثر تحفظاً في إعداد الميزانية. وينظر إلى هذه المؤسسات **SFI** في معظم البلدان المنتجة للنفط على أنها أداة فعالة لإدارة العائدات النفطية حيث تعتبر أكثر مصداقية وأفضل وسيلة وأكثرها فعالية لحماية عائدات موارد النفط إذا ما قورنت بإدارتها من قبل نظام إدارة المالية العامة خصوصاً الصناديق السيادية. (شكوري، 2012) إلا أن هذه الصناديق غير كافية لوحدها لتخطي. فنجاح التجربة النرويجية في إدارة الموارد النفطية -أفضل بلد في إدارة الربح النفطي- تلك التي تحوز على أنجح صندوق سيادي في العالم ليس وليد اليوم أو البارحة بل يعود ذلك إلى قرارات وسياسات انتهجتها النرويج منذ اكتشافها للنفط، أو بالأحرى منذ سنوات الثمانينات أين قامت الحكومة النرويجية ببحث أفضل السبل لإدارة الموارد النفطية وفصلها عن الإنفاق الحكومي، فكان بذلك نظام الحكم المتقدم الذي تتمتع به النرويج هو الأساس في نجاح تجربتها في إدارة الموارد النفطية. ونلخص السياسات التي ساعدت النرويج في الحد من تأثير العوائد النفطية على اقتصادها: \*الشراكة بين القطاعين العام والخاص،\* ارتفاع مستوى التشغيل والإنتاجية،\* إدارة الموارد النفطية والصندوق السيادي. فإذا ما قورنت الدول المصدرة للنفط الأخرى بالنرويج، فبالرغم من نجاح النموذج في النرويج ليس بالضرورة ينجح بالدول المصدرة للنفط الأخرى، وذلك للظروف الجيدة التي يعيشها النرويج والقاعدة الاقتصادية المتينة التي تتمتع بها. لدى فعلى الدول الأخرى السعي لوضع خطوات تنموية تتلاءم واقتصادياتها أي حسب أولويات اقتصادياتها، تليها بعد ذلك إنشاء صناديق الثروة السيادية كخطوة أخيرة.

وحسب اقتراح صندوق النقد الدولي لكي تتمكن الدول النفطية الخروج من التبعية الاقتصادية للموارد النفطية، يجب عليها التحول إلى نموذج اقتصادي يمكنه من تطوير قدراته في النمو وفي خلق فرص أكبر للعمل. ويستند نموذج FMI هذا إلى ثلاثة تغييرات تنظيمية جذرية مرتبطة ببعضها، وهي:

\* الانفتاح الاقتصادي والاستفادة من أفضل ممارسات العمل الدولية واكتساب مداخل للتكنولوجيا الجديدة، مما يولد صناعات أكثر تنافسية.  
\* ضرورة التحول من اقتصاديات ذات المورد الوحيد الذي يهيمن عليه القطاع العام إلى اقتصاديات يقودها القطاع الخاص، مما يولد ذلك تحسن في الكفاءة الاقتصادية وزيادة فرص العمل.

\* التحول من اقتصاديات ذات المورد الوحيد-غالباً النفط- إلى موارد أخرى بديلة مختلفة، وذلك تأثير تقلبات أسعار النفط على استقرار الموازنة والإنفاق العام لهاته الاقتصادية. (مهران، 2006)

## 6. الخاتمة:

تعد العائدات النفطية عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعظم الدول النفطية خاصة العربية منها. غير أن هاته الأخيرة تتصف بارتباطها بالتقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط بالأسواق العالمية وكذا بالنضوب الطبيعي أو التقني-انحسار دوره لتطور استغلال المصادر البديلة- لهذا المورد الإستراتيجي. وفي ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط منذ أزمة 2014 إلى جائحة كورونا إلى حرب اكرانيا وروسيا 2014 أصبحت مسألة إيجاد حلول للخروج من التبعية النفطية ضرورة تملئها الظروف على معظم الدول المصدرة للنفط. ونلخص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

\* إن تراجع النمو الاقتصادي العالمي عموماً وتراجع النمو بالصين بالأخص، اثر كبير على تراجع الطلب على النفط ومنه على أسعاره، كما أن الحروب الجيوسياسية للقوى النفطية هي الأخرى من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط.

\* ان التوجه الذي تشهده الأسواق العالمية للطاقة نحو الطاقة المتجددة يمثل أكبر تحدي تواجهه الدول المصدرة للنفط والذي يهدد مكانتها المتميزة التي لطالما حظيت بها لأزيد من 30 سنة.

\* قد يعود اختيار أسعار النفط بالنفع على البلدان المصدرة للنفط، حيث يمكنها بذلك التعايش مع أسعار نفط منخفضة ولكن مستقرة أفضل من مستوى سعر مرتفع وحاد التقلب. فالعقبة التي تواجهها الدول المصدرة للنفط هي تقلبات العوائد النفطية وليس تقلبات أسعار النفط في حد ذاته.  
\* إن الدول الخليجية عموماً اخف تضرراً من الدول النفطية الأخرى خلال أزمة 2014. نجحت إلى حد معين في التخطي لأزمة النفط الراهنة إذا ما قورنت بالتجارب السابقة لانخفاض أسعار النفط. وذلك راجع لما تحوز عليه تلك الدول من الاحتياطات الضخمة المتراكمة في صناديقها السيادية على مدى العقد الماضي. وان كان الانخفاض الحاد في أسعار النفط واستمرارها في مستويات منخفضة في أزمة كورونا اثر على تراكم الثروة في معظم صناديق الثروة للبلدان المصدرة للنفط. هذه الأخيرة التي تلجأ إلى تسهيل أصول صناديقها لدعم اقتصادياتها وتلبية الإنفاق العمومي. لما انجر منها من تأثيرات سلبية على أمنها الاقتصادي بعد تراجع حصتها السوقية وصعوبة تحقيق أسعار تغطي نفقاتها.

\* كان من المتوقع أن تحقق الدول العربية المصدرة للنفط مثل: الكويت والعراق والسعودية وعمان والإمارات وقطر والجزائر - والتي تستحوذ على أكثر من 40% من الاحتياطات العالمية - فوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة بسبب الحرب الاكرانية الروسية، وهو ما يعزز ميزانيتها، إلا ان التأثير الايكولوجي على الاقتصاد العالمي كان سلبياً، وتعرضت أغلبية هاته الدول لتحديات اقتصادية كبيرة كإخفاض معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وهو ما يعرقل خططها التنموية ومسارات التعافي التي انتهجتها للخروج من حالات الانكماش و التراجع الاقتصادي منذ 2020.

\* ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي لانعاش الأرصد المالية العامة للدول النفطية. إلا أنه من غير المحتمل وصول الأسعار إلى مستوياتها السابقة للأزمة الراهنة، فالفوائض النفطية التي سجلتها الدول النفطية قبل لن تتكرر).- هذا حتى وان عاودت أسعار النفط الارتفاع لأسباب جيوسياسية كحرب أوكرانيا وروسيا فذاك لن يطول - لذا يتوجب ترشيد استغلال ما تبقى منها( كالتشجيع للنهوض بالزراعة وكذا تحفيز الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها).

وبناء على نتائج التحليل هناك مجموعة من مقترحات التي يمكن أن تأخذ بها وهي كالآتي:

\* بانخفاض أسعار النفط تواجه الدول النفطية تحديات اقتصادية كبيرة، إلا أنه يعد فرصة لتقرير التغيير وتحسين استغلال الموارد و وضع دعامة اقتصادية متينة بعيدة عن النفط.

\* إن الإجراءات المتخذة من قبل الدول المصدرة للنفط لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط تظل غير كافية، فهي بمثابة حلول مؤقتة، لذا يتوجب عليها ضرورة الإسراع في اتخاذ تدابير لتعديل سياساتها المالية العامة لها، لتواكب الواقع الجديد التي تعرفه أسعار النفط-أسعار مستقرة عند مستويات منخفضة أي ما يعرف عصر النفط الرخيص-، وان ارتفعت أسعاره لأسباب جيوسياسية فإن ذلك الارتفاع لن يستمر.

\* بالرغم من إثبات معظم الدراسات بأن الدول المالكة للصناديق السيادية- صناديق الاستقرار- هي أكثر استقرارا في موازنتها واقتصادياتها من تلك النفطية التي لا تحوز عليها، إلا أن الدور الاستقراري لهاته الصناديق في ظل الأزمة النفطية اثبت عدم فعاليتها. فهي أحسن أداة لإدارة العوائد النفطية إذا ما رفقاها انضباط الموازنة وشفافية وإفصاح بإدارتها وإستراتيجياتها الاستثمارية الواضحة.

\* تعد التجربة الترويجية لإدارة العوائد النفطية نموذج ناجح عالميا لا بد الرجوع لها والإقتداء بها من قبل الدول المصدرة للنفط الأخرى، فهي وليدة خبرات وإستراتيجيات محكمة حدثت من تأثير النفط على اقتصادها وهي: \*الشراكة بين القطاع العام والخاص\* ارتفاع مستوى التشغيل والإنتاجية\*إدارة الموارد النفطية والصندوق السيادي.

7. قائمة المراجع:

- 1) Fond Monétaire International, Le conseil d'administration du FMI achève le consultation de 2017 au titre de l'article avec l'Algérie, communiqué de press n° 17/201 pour DIFFUSIONIMMEDIATE, Washington, 2017, P26.
- 2) <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo1015a.pdf> المطلع عليه يوم 2016/8/24 على الموقع:
- 3) <https://www.imf.org/external/french/np/blog/2014/122214f.htm> الاطلاع يوم 9 ديسمبر 2016
- 4) Iveta PAUHOFVÁ Soňa SVOCÁKOVÁ, impact of oil price on sovereign funds(the assets and investments), Ekonomický časopis, 64, 2016,
- 5) Iveta PAUHOFVÁ Soňa SVOCÁKOVÁ, OP-CIT ,P43
- 6) Marie CLAIRE AOUN ,Quentin BOULANGES ,Les nouveaux défis des fonds souverains pétroliers ,partenariat ,IFRI et l'ocp plicy centre ,fevrier2015 , p 20.
- 7) Rabah AREZKI et Olivier BLANCHARD , Sept questions sur la chute récente des cours du pétrole , Fonds Monétaire International, 22 décembre 2014 .

- 1) البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"انخفاض أسعار النفط"، العدد الرابع يناير 2015.
- 2) حاتم أمير مهران، عرض كتاب"تقرير البنك الدولي حول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: 2005 آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية. الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الثاني، يونيو 2006.
- 3) حسن يوسف علي، أسعار النفط إلى أين وما الذي عمله؟، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015.

- 4) خالد بن راشد الخاطر، تحديات اختيار أسعار النفط وردات أفعال سياسات دول المجلس، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة نوفمبر 2015.
- 5) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012.
- 6) صراوي مراد، اثر جائحة كورونا على أسعار النفط ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له، دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 15 العدد: 02، 2021.
- 7) صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع أسعار النفط، مرجع سابق، ص33.
- 8) صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع أسعار النفط، ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، يناير 2015.
- 9) طارق بن قسمي والزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي للجزائر، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية.
- 10) عبد الحميد مرغيت، أزمة العملات في البلدان المصدرة للنفط في ظل الصدمة النفطية الراهنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل، الجزائر.
- 11) عبد العزيز الدوسري، دراسة إستراتيجية: لماذا تتعاون روسيا مع منظمة الأوبك؟، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، جويلية 2019 .
- 12) عبد الله بن حمد العطية، أسعار النفط ودور الأوبك وسياستها اتجاه الأسعار، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015.
- 13) عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط، وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015.
- 14) علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة، ، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015.
- 15) متابعة النفط: دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، ريفينيوتش، معهد المجتمع المنفتح.
- 16) محمد الخوري وآخرون، الحرب الروسية الاكرانية وتأثيرها على الدول العربية، المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، الطبعة الأولى، ماي 2022.
- 17) محمد الكوخي، مستقبل الصراعات على أسواق الطاقة بين النفط الخام والصخري، مركز الجزيرة للدراسات، 21 مارس 2017.
- 18) ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد لأسعار النفط الخام، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نوفمبر 2015.
- 19) نبيل بن موسى، انعكاسات تقلبات أسواق النفط والغاز الطبيعي بسبب جائحة كوفيد -19 على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط والغاز، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11 العدد 01، 2022 .